

## أسواق المال العربية وتدفقات الاستثمار الأجنبي

اتسم النصف الأول من عقد التسعينات بوفرة التدفقات الاستثمارية الخاصة المباشرة باعتبارها مكوناً مهماً من مكونات التدفقات المالية العالمية - خاصة بالنسبة للاقتصادات النامية - لا سيما بعد الانحسار الملحوظ في حجم التمويل الرسمي والقروض المصرفية. ولم تقتصر هذه التدفقات على الاقتصادات النامية أو الناشئة فحسب بل كان للاقتصادات المتقدمة النصيب الأكبر منها خاصة بعد عولمة التجارة والاستثمار والإنتاج وتحرير القطاع المالي.

من جانب آخر لم يتسن للاستثمار المحفظي أن يلعب دوراً ذا أهمية في التأثير على حجم تدفقات رؤوس الأموال نحو الاقتصادات النامية لأسباب عدة أهمها إنها لم تكن مهياً لاستقبال هذا النوع من الاستثمار نظراً لضيق نطاق أسواق الأوراق المالية فيها من جهة، ورغبة الدول المضيفة للاستثمار والمستثمرين في الاستثمار المباشر من جهة أخرى. ولم تكن هذه التدفقات خالية من المخاطر - خاصة الاستثمار المحفظي - نظراً لطبيعتها المتقلبة وسرعة دورانها من منطقة إلى أخرى. وانطلاقاً من هذا المفهوم اعتمدت الدول المضيفة للاستثمار سياسات مالية واقتصادية وطورت أطرها المؤسسية والتشريعية للتعامل مع هذه التدفقات بمرونة لتعظيم الاستفادة منها من ناحية وتفادي مخاطرها من ناحية ثانية.

مع التحسن المضطرب في المناخ الاستثماري العالمي منذ أوائل التسعينات وإيلاء كثير من الاقتصادات الناشئة والنامية أهمية أكبر للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، وتسارع وتيرة الانفتاح وبرامج الاستخصاص، بدأ ميزان التدفقات يتسع تدريجياً ليشمل الاستثمار المحفظي. كما كان لسيادة مفهوم اقتصاد السوق وتحرير تجارة السلع والخدمات وبروز الكيانات الاقتصادية الكبيرة مع تسارع خطى الاندماج والتملك، الأثر المباشر في تنامي الأهمية النسبية للاستثمار المحفظي. في هذا المناخ الاقتصادي العالمي الجديد اتسمت التدفقات الاستثمارية بالتنوع وسرعة التحرك دخولاً وخروجاً من الدول والأسواق المالية في عدد من الاقتصادات الناهضة وإليها.

في هذا المناخ الجديد لم تكن أسواق الأوراق المالية العربية بمنأى عن هذه المستجدات، فقد شهدت تطورات تشريعية وتنظيمية ساهمت في انفتاحها على أدوات الاستثمار بدرجات متفاوتة بين انفتاح خفيف القيود وانفتاح تدريجي ومشروط - إلا أنه يمكن القول أن هذا الانفتاح كان يهدف إلى إزالة كافة العقبات التي كانت تعترض دخول الاستثمار الأجنبي في الأسواق المالية العربية. كما شهدت الأسواق المالية العربية انفتاحاً على أدوات الاستثمار المحفظي، لا سيما صناديق الاستثمار، بمختلف أنواعه العالمية والإقليمية والوطنية، وتطوير استخدام قنوات أخرى لتدفقات الاستثمار المحفظي مثل توظيفات صناديق التقاعد والصناديق التعاونية الدولية وشهادات الإيداع وتم طرح عدد من هذه الإصدارات في الدول الصناعية (مثل صناديق الاستثمار والصناديق المشتركة) من خلال عروض المستثمرين المؤسسيين على الجهات المعنية في الدول العربية.

من المؤكد أن الأسواق المالية العربية قد أفادت من الجوانب الإيجابية لتدفقات الاستثمار المحفظي سواء من خلال ما توفره هذه التدفقات من تمويل (عن طريق الإصدارات الجديدة في أسواق الأسهم المحلية أو الأسواق العالمية) أو زيادة السيولة في أسواق الأسهم مما يعزز

البنية المالية التحتية وزيادة فاعلية النظام المالي وبالتالي زيادة قدره الدولة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

إلا أنه من المهم جداً أن يؤخذ في الاعتبار الآثار السلبية لهذه التدفقات التي توصف بأنها "ساخنة" لأنها غير منتظمة وقد تدخل الأسواق المالية بكميات كبيرة وسرعة فائقة وقد تخرج منها بسرعة أكبر وفي توقيت مفاجئ ومباغت. وبهذه الطريقة يكون تأثيرها خطيراً على الاقتصاد الوطني مثل التغير المفاجئ في قيمة الأصول بصورة مصطنعة وغير مبررة وزيادة المضاربة عليها، وبالتالي تزايد الضغوط التضخمية، والتأثير على السياسة النقدية بصفة عامة وعلى أسعار الصرف بصفة خاصة.

لقد أثبتت تجارب بعض الدول النامية المضيفة لرؤوس الأموال الأجنبية أن الانفتاح المطلق غير المدروس الذي لا يسبقه التحرير المتأني لسوق رأس المال قد يكون وبالاً على الاقتصاد الوطني، ولعل تجربة الأرجنتين وشيلي وأوروغواي في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات وتجربة المكسيك والبرازيل وروسيا وبعض دول شرق آسيا في التسعينات خير دليل على ذلك.

إن المناخ الاقتصادي العالمي الذي يتسم بالعمولة المتزايدة لرؤوس الأموال العابرة للقارات يفرض على الدول العربية أن تستكمل برامج تحرير القطاع المالي أولاً، وأن تخضع تنظيم توظيف رأس المال الأجنبي في الأوراق المالية إلى القواعد والأسس الكفيلة بإدارة هذه التدفقات بالكفاءة التي تضمن استمرار وتائر الاستقرار الاقتصادي. كما أنه من المهم اتخاذ كافة الإجراءات التي تحد أو تقلل من فرص حدوث تقلبات سعرية للأسهم المتداولة وذلك عن طريق إطالة أمد فترة الاحتفاظ بالأسهم خاصة من جانب المستثمرين المؤسسيين (صناديق الاستثمار على سبيل المثال).

وفي هذه الحالة يمكن فرض ضرائب على أرباح هذه الصناديق أسوة بالأسلوب المتبع حالياً في أمريكا وهو فرض ضرائب على أرباح صناديق الاستثمار إذا كان ٣٠% من هذه الأرباح أو أكثر ناتجة عن المتاجرة في الأوراق المالية التي يقل الاحتفاظ بها لدى الصندوق أقل من ٣ أشهر. كما أنه من الضروري أن تقوم البورصات العربية وهيئات أسواق المال بتوفير بيانات يومية عن حركة معاملات الأجانب درءاً لأية محاولات تؤدي إلى خروج مفاجئ ومؤثر للاستثمارات المحفظية.

#### تطورات استثمارية

### السعودية: القائمة السلبية

قرر المجلس الاقتصادي الأعلى بالمملكة العربية السعودية الموافقة على قائمة أنواع النشاط المستثنى من الاستثمار الأجنبي المباشر بالمملكة وفقاً لما تقضي به المادة الثالثة من قانون الاستثمار الأجنبي، كما قرر تعميم الهيئة العامة للاستثمار بالعمل بأحكامها. وقد استهدف هذا القرار تنمية الاقتصاد الوطني وتوفير فرص العمل المنتجة وتنويع القاعدة الاقتصادية وتطوير القنوات الاستثمارية وزيادة استثمار رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية في الاقتصاد الوطني على أن تتم مراجعة هذه القائمة كل عام بهدف فتح بعض القطاعات للاستثمار عند إصدار التنظيمات الخاصة بها.

وقد جاءت قائمة أنواع النشاط المستثنى من الاستثمار الأجنبي على النحو التالي:

## أولاً: قطاع الصناعة

- ١-١ استكشاف المواد البترولية والتنقيب عنها وإنتاجها ولا تشمل الخدمات المتصلة بمجال التعدين المصنفة دولياً تحت رقم ٥١٥٨٨٣ .
- ٢-١ تصنيع المعدات والأجهزة والملابس العسكرية.
- ٣-١ تصنيع المتفجرات المدنية.

## ثانياً قطاع الخدمات:

- ١-٢ خدمات تأمين الإعاشة للقطاعات العسكرية.
- ٢-٢ التحريات والأمن.
- ٣-٢ خدمات التأمين.
- ٤-٢ الاستثمار العقاري في كل من مكة المكرمة والمدينة المنورة.
- ٥-٢ خدمات الإرشاد السياحي ذات العلاقة بالحج والعمرة.
- ٦-٢ خدمات الترخيم واستقدام العاملين بما فيها مكاتب الاستقدام والتوظيف الأهلية.
- ٧-٢ خدمات السمسرة والعقارات.
- ٨-٢ خدمات الطباعة والنشر
- ٩-٢ خدمات التوزيع (تجارة الجملة وتجارة التجزئة بما في ذلك تجارة التجزئة الطبية مثل الصيدليات الخاصة المصنفة دولياً بالأرقام (٦٣٢٦٣١-٦١١ ٦١٢١٦١١) والوكلاء التجاريين) عدا خدمات حقوق الامتياز المصنفة دولياً بالرقم ٨٩٢٩ على أن لا تزيد نسبة الملكية الأجنبية عن ٤٩% والاكتفاء بشرط واحد لاختبار الحاجة الاقتصادية وهو منح حق امتياز واحد لكل منطقة.
- ١٠-٢ الخدمات الصوتية والمرئية.
- ١١-٢ خدمات التعليم الابتدائي والثانوي وتعليم الكبار.
- ١٢-٢ خدمات الاتصالات.
- ١٣-٢ خدمات النقل البري والنقل الجوي.
- ١٤-٢ نقل وتوزيع خدمات الكهرباء ضمن الشبكة العامة.
- ١٥-٢ خدمات النقل الفضائي.
- ١٦-٢ خدمات النقل بخطوط الأنابيب.
- ١٧-٢ الخدمات التي تقدمها القابلات والممرضات وخدمات العلاج الطبيعي وخدمات العاملين شبة الطبيين المصنفة دولياً برقم ٩٣١٩١ .
- ١٨-٢ خدمات متصلة بمجال مصائد الأسماك.
- ١٩-٢ مراكز السموم وبنوك الدم والمحاجر الصحية.

## الاقتصاد الجديد

### حماية حقوق الملكية الفكرية

في إطار دعم بيئة الإبداع والمبادرة وحفاظاً على مفاهيم التنافسية والتزاماً بالاتفاقيات الدولية النافذة وخاصة تلك التابعة لمنظمة الملكية الفكرية العالمية (ويبو) والاتفاقيات متعددة الأطراف مثل اتفاقية التدابير المتعلقة بأثر التجارة على حقوق الملكية الفكرية (تريس)، تعاضم الاهتمام في الدول العربية بحماية حقوق الملكية الفكرية وسن القوانين الخاصة بها وتعديل القوانين السابقة لمواكبة التطورات في قطاع المعلوماتية والبرمجيات.

وقد بدأت بعض الدول العربية باتخاذ إجراءات صارمة للحد من القرصنة والنسخ غير المشروع للبرمجيات باعتبار أنه كلما ترسخت قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية تتعزز قدرة الدول العربية على استقطاب الاستثمارات المطلوبة خاصة في قطاع التكنولوجيا والبرمجيات ويتسنى جذب الشركات الكبرى العاملة في هذا المجال لتوطين استثماراتها لنقل التكنولوجيا والخبرة. وفي هذا الصدد دعا المكتب الإقليمي لاتحاد البرامج التجارية إلى حماية حقوق منتجي ومطوري برامج الحاسوب المحليين والعالميين وكذلك منتجي السينما والأفلام والموسيقي والحد من التعدي على حقوقهم الفكرية مع الاهتمام بتوطيد العلاقات بين المشرعين والباحثين الأكاديميين والعاملين في أسواق الشرق الأوسط.

وفي هذا الصدد قامت مصر بوضع مشروع قانون حماية حقوق الملكية الفكرية وعرضه على مجلسي الشعب والشورى. ويتضمن مشروع القانون ١٩٩ مادة تغطي أربعة فصول تشمل براءات الاختراع ونماذج المنفعة والتصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة والمعلومات غير المفصح عنها وكذلك العلامات والبيانات التجارية والمؤشرات الجغرافية والرسومات والنماذج الصناعية إضافة إلى حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة والأصناف النباتية بالتنسيق مع وزارة الزراعة. وسيرسل القانون إلى منظمة (ويبو) للموافقة عليه والسماح بتطبيقه نظراً لكونها أشبه بالمحكمة الدستورية العليا في مجال حقوق الملكية الفكرية.

وقد أصدرت سوريا القانون رقم (١٢) لعام ٢٠٠١ لحماية حقوق المبدعين والمفكرين في الآداب والفنون والعلوم وخاصة في مجال تطوير البرمجيات وقواعد البيانات والمحافظة على حقوق المؤلف في السماح بالنشر أو التعديل أو الإضافة أو الترجمة للغات أخرى. ويقضي القانون بالحبس من ٣ شهور إلى سنتين على المخالفين للحقوق المشمولة بالحماية. وتأكيداً لأهمية صناعة البرمجيات وتصميم البرامج فإن الجمعية العلمية للمعلوماتية التي يرأسها رئيس الجمهورية في سوريا تبنت برنامجاً متكاملاً في كافة المحافظات لتعميم تدريس واستخدام الحاسوب لكافة المواطنين مجاناً.

وقد أعلن المجمع العربي للملكية الفكرية الذي تم إنشاؤه منذ سنوات قليلة عن تأسيس الائتلاف العربي لأسماء المواقع العربية على الإنترنت أنه سينظم ندوة دولية حول تعريب هذه الأسماء على الإنترنت إلى جانب مواضيع أخرى تشمل محركات البحث العربية وضمن حقوق المستهلك والشركات الناشئة.

ويعتبر قانون حماية حقوق الملكية الفكرية والإبداع بكافة أنواعه من أهم وأخطر التشريعات لأنه سيترتب عليه أن تلتزم الدول النامية بدفع حقوق مالية مقابل استخدامها للإنتاج الفكري الذي تنقله من الدول الصناعية فمثلاً تدفع الصين نحو ٣٠ مليار دولار سنوياً لاستخدام برامج الحاسوب من الشركات الأمريكية. ويقدر أن كلفة الصناعات الهندسية والإلكترونية في الدول النامية سترتفع بنسبة ٦٣% بعد قيامها بتسديد حقوق براءات الاختراع في مكوناتها مما يهدد قدرتها على التطوير والمنافسة إن لم تتخذ الإجراءات المتحولة وتستفيد من فترات السماح في إطار الاتفاقيات متعددة الأطراف.

وتستحوذ الدول الصناعية الكبرى على ٩٤% من حقوق الملكية الفكرية عالمياً وتدفع سنوياً ما يزيد عن تريليون دولار مقابل براءات الاختراع. ونظراً لأن الملكية الفكرية لا تعتمد على مواد خام وعناصر تقليدية بل على القدرات الذهنية والفكرية والإبداعية للبشر فإن ذلك يزيد من صعوبة حمايتها. وهناك أصوات تطالب الشركات التكنولوجية الكبرى بطرح البرامج الأصلية بأسعار تشجيعية حتى يمكن الحد من القرصنة.

## الأردن:

### حاضنات تكنولوجياية

في إطار خطة الأردن لدعم برامج تأهيل المبرمجين في الجامعات والكليات المحلية بمساعدة الشركات التكنولوجية العالمية وفي إطار اتفاقها مع كلية الأميرة سميرة الجامعية للتكنولوجيا أعلنت شركة (صن مايكروسيستمز) عن تنفيذ ٣ مشاريع تكنولوجية تضم مشروع إنشاء الحاضنات التكنولوجية (بكلفة ٢٠٠ ألف دولار) ومشروع برنامج تدريب المدرب على التجارة الإلكترونية (بكلفة ١٥٠ ألف دولار) والذي تم إنجازه وأفاد منه ١٥ أكاديمياً من ٩ جامعات محلية وعقد في لندن لمدة أسبوعين، والمشروع الثالث هو إقامة مختبر لبرنامج لغة (جافا) بكلفة (١٥٠ ألف دولار) والذي افتتح فعلاً ويهدف تخريج مبرمجي جافا لسد فجوة مخرجات التعليم في هذا التخصص ومقابلتها لاحتياجات السوق وخاصة مع التطورات المتسارعة التي يشهدها قطاع تكنولوجيا المعلومات عالمياً.

### مشروع (إبداع) للتجارة الإلكترونية

في إطار تحسين بيئة الأعمال في الأردن وتعزيز قدره القطاع الاقتصادي على مواكبة متطلبات العصر الرقمي وتعزيز الوعي بتكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها وبناء الاستراتيجيات التنافسية، دخلت غرفة صناعة عمان مع الاتحاد الأوروبي في مشروع (إبداع) لتطوير الأعمال الإلكترونية الذي يندرج ضمن برنامج متكامل يمول من الاتحاد الأوروبي وينفذه مركز معلومات التجارة الإلكترونية في الغرفة لغرض نشر الوعي وتأهيل القطاع الاقتصادي في التجارة الإلكترونية. وقد بدأت الدورة التدريبية الأولى للتجارة في إطار مشروع (إبداع) تحت عنوان (مقدمة إلى التجارة الإلكترونية) على أن يلحقها سلسلة من الدورات الأخرى بعنوان هيكلية التجارة الإلكترونية واستراتيجياتها والتخطيط للتجارة الإلكترونية وتطبيقات التجارة الإلكترونية وتأثير التجارة الإلكترونية وقضاياها. وقد سبق أن عقدت الغرفة برنامج (تدريب المدرب) لإعداد مجموعة من المدربين المحليين ذوي الكفاءات في القطاعات المختلفة وإكسابهم المهارات اللازمة فيما يختص بسياسات وتنفيذ آليات التجارة الإلكترونية.

### شركات تكنولوجياية

سيقوم مكتب مايكروسوفت الخليج والشرق الأوسط (الذي افتتح في الأردن مؤخراً أسوة بالمكاتب المماثلة في دبي والسعودية ومصر) بتخصيص مبلغ ٤ مليار دولار لأغراض البحث والتطوير ومساعدة الشركات المحلية على نقل المعرفة والتكنولوجيا وتقديم خدمات أفضل للعملاء. وتعترم مايكروسوفت تأسيس (أكاديمية مايكروسوفت) لتخريج أخصائيين في صناعة البرمجيات. كما تعمل الشركة مع الحكومة الأردنية لتعميم استخدامات الحاسوب في المدارس والجامعات.

## المغرب:

### استراتيجية للمعلوماتية

أعلنت الحكومة المغربية عن إطلاق استراتيجية وطنية لتكون نقطة الارتكاز الاقتصادية للاندماج في مجتمع المعلوماتية واقتصاد العولمة وتعزيز الدخول لدائرة التنافس والخروج من حلقة التهميش وتستند هذه الاستراتيجية على تحقيق عدة أهداف منها تسريع تحرير الخدمات وتعزيز المنافسة وتطوير آليات للتعاون بين القطاعين العام والخاص وتفعيل دور الدولة والعمل على تحقيق مزيد من الشفافية.

وبناء على هذه الاستراتيجية يتوقع أن يتمكن المغرب من توفير البنية التحتية والأدوات اللازمة لمكونات الاقتصاد الجديد وخاصة قطاعي المعلوماتية والاتصالات للتمهيد للانطلاق الفعلية لمجتمع المعلوماتية عام ٢٠٠٥ ومن ثم تحقيقه للاندماج الكامل في الاقتصاد الرقمي العالمي بحلول عام ٢٠١٠. علماً بأن مكونات الاقتصاد الجديد من الخدمات الاقتصادية والمعلوماتية والقطاعات الإنتاجية والتربوية المرتبطة بالاقتصاد الرقمي تشكل حالياً نحو ٢٥ % من الناتج المحلي الإجمالي في المغرب.

## مؤشرات

### مؤشر ثروة الأمم للاقتصادات الناهضة

تصدر مؤسسة الشؤون المالية التابعة لجريدة الأحداث المحلية (ورلد تايمز) المؤشر المركب الذي يقيس (ثروة الأمم للاقتصادات الناهضة). وقد بدأ إصدار المؤشر اعتباراً من عام ١٩٩٦ ويصدر بشكل نصف سنوي ويغطي (٤١) دولة من الاقتصادات الناهضة ويستند على تقويم (٦٣) متغيراً في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والمعلوماتية، وتشمل المؤشرات الاقتصادية الرئيسية ومؤشرات الاندماج في الاقتصاد العالمي وبيئة أداء الأعمال والبنية التحتية للمعلوماتية ومؤشرات الصحة وحماية البيئة الطبيعية.

ومن ضمن الاقتصادات الناهضة، تصدرت تايوان المؤشر المركب التجميعي الذي صدر مؤخراً ليغطي معدل الأعوام ١٩٩٦ - ٢٠٠٠، تليها كوريا الجنوبية وإسرائيل ثم جمهورية التشيك وتشيلي. وقد دخلت أربع دول عربية في المؤشر هي الأردن (في المرتبة ٢٣) وتونس (٢٤) والمغرب (٣٠) ومصر (٣١).

وقد شمل المؤشر ٣٣ اقتصاداً ناهضاً عند صدوره للمرة الأولى في آذار (مارس ١٩٩٦) وقد تصدرت كوريا الجنوبية القائمة حينذاك تليها إسرائيل ثم تايوان وجمهورية التشيك وتشيلي وقد حافظت هذه الدول تقريباً على الرتب الخمس الأولى وإن تبادلت الترتيب فيما بينها. وكان ضمنها الأردن في المرتبة (٢٧) والمغرب (٣٠) ومصر (٣١)، ثم انضمت تونس في أيلول (سبتمبر) ١٩٩٦ لأول مرة.

وقد ازداد عدد الدول التي يغطيها المؤشر حتى وصلت إلى (٤١) دولة في المؤشر المركب التجميعي الذي صدر في آذار (مارس) ٢٠٠١، ويسمى هذا المؤشر المركب بالمؤشر الثلاثي لأنه يستند على معدل ثلاثة مؤشرات فرعية يتم ترتيب الدول على أساسها وتغطي مؤشر البيئة الاقتصادية ومؤشر التبادل المعلوماتي. وقد سبق أن أشرنا في عدد سابق إلى (مؤشر مجتمع المعلوماتية) الذي تصدره هذه المؤسسة إضافة إلى المؤشر المذكور هنا.

وتعتبر مؤسسة الشؤون المالية منبراً تديره جريدة الأحداث العالمية لتعزيز الحوار بين قادة المؤسسات المالية والمؤسسات الدولية وأصحاب القرار في الدول النامية لتشجيع تكامل القطاع الخاص في جهود التنمية المستدامة وتبادل المعلومات والبيانات الاقتصادية لتلك الاقتصادات الناهضة. ويدخل في عضوية المؤسسة شركة آرثر اندرسون العالمية ومؤسسات استثمارية عالية أخرى وتجدر الإشارة إلى وجود شركة عربية تابعة لشركة المشروعات الاستثمارية

الكويتية (كيبكو) بين أعضاء المؤسسة. ومن بين الأنشطة الأخرى للمؤسسة نشر (صحيفة العالم) التي تصدر أسبوعياً في سبع لغات يتجاوز توزيعها مليوني نسخة وتنتشر في كبريات الصحف المحلية والعالمية المختصة بالشؤون الدولية ومنها صحف في مصر والأردن والبحرين كما تعقد المؤسسة مجموعة من الندوات المتخصصة تحت عنوان (المليارات في الميزان: بيليونز إن بالانس) التي تتدارس أفضل الممارسات في مجالات عديدة كما تصدر المؤسسة مجموعة من (الأوراق البيضاء) حول مواضيع محددة هامة، وتقدم خدمات بحثية مباشرة على الإنترنت.

## المؤشر المركب الثلاثي لثروة الأمم للاقتصادات الناهضة

الترتيب	الدولة	رصيد مؤشر البيئة الاقتصادية	رصيد مؤشر البيئة المعلوماتية	رصيد مؤشر البيئة الاجتماعية	المجموع
١	تايوان	٦١٠	٤٧٨	٥٠٩	١٥٩٨
٢	كوريا الجنوبية	٥٤٦	٥٢٧	٥٠٢	١٥٧٥
٣	إسرائيل	٤٧٩	٥٥٤	٥٣٨	١٥٧١
٤	جمهورية التشيك	٥٠٠	٤٥٦	٦١٠	١٥٦٦
٥	تشيلي	٥٢١	٣٧٤	٥٣٨	١٤٤٢
٦	هنغاريا	٤٠٤	٤٤٨	٥٨٠	١٤٣٥
٧	ماليزيا	٥٧٠	٣٥٨	٤٩٦	١٤٢٦
٨	بولندا	٤٤٩	٣٦٤	٥٧٨	١٣٩١
٩	الأرجنتين	٤٧٨	٣٧٩	٥١٣	١٣٧١
١٠	كوستاريكا	٤٣٩	٣٢١	٤٧٩	١٣٣٥
١١	أوروغواي	٣٩٥	٣٧٥	٥٥٠	١٣٢٠
١٢	المكسيك	٤٤٧	٣٢٧	٥٠٨	١٢٨٢
١٣	تايلند	٥٣٥	٢٥٦	٤٨٢	١٢٧٣
١٤	بنما	٤٤٢	٢٧٣	٥١٧	١٢٣٣
١٥	فنزويلا	٣٩٤	٣٣٤	٤٩٥	١٢٣٣
١٦	البرازيل	٤٢٤	٣٢٢	٤٥٥	١٢٠٠
١٧	جنوب أفريقيا	٤٣٢	٢٩٧	٣٤٥	١١٩٣
١٨	سيريلانكا	٤٩٢	١٨٧	٥١٠	١١٨٩
١٩	تركيا	٤١٥	٢٨٢	٤٤٦	١١٤٣
٢٠	كولومبيا	٣٨٤	٢٧٦	٤٦٤	١١٢٨
٢١	اكوادور	٣٦٣	٢٥١	٤٠٣	١١٢٣
٢٢	كازاخستان	٣٨٤	٢٠٥	٥٣٤	١١٢٣
٢٣	الأردن	٤١١	٢١٧	٤٨٩	١١١٧
٢٤	تونس	٤٠٩	١٩٦	٥٠٩	١١١٧
٢٥	رومانيا	٣٠٩	٢٦٦	٥٣٩	١١١٤
٢٦	الصين	٤٨٢	٢١٦	٣٣٦	١١١٣
٢٧	اوزباكستان	٣٦١	١٨٥	٥٥٨	١١٠٧
٢٨	روسيا	٣٤٣	٣٠٨	٤٤٨	١٠٩٩

١٠٩٤	٤١٧	٢٢٦	٤٥٢	الفلبين	٢٩
١٠٨٠	٤٣٩	٢٠٣	٤٣٨	المغرب	٣٠
١٠٧١	٤٦٤	١٤٥	٤٢٢	مصر	٣١
١٠٧١	٤٣٨	٢٣٧	٤٢٤	بيرو	٣٢
١٠٦٠	٤١٩	٢١١	٤٣٠	إندونيسيا	٣٣
١٠٣٩	٤٨٩	٢٧٩	٢٧١	أوكرانيا	٣٤
١٠٣٤	٤٣٥	١٧٩	٤٢١	الهند	٣٥
٩٨٧	٤٣٥	١٦٦	٣٨٣	إيران	٣٦
٩٨٧	٤٢٢	١٤٤	٤٢١	أوغندا	٣٧
٩٦٤	٤٢٧	١٥٥	٣٨٢	باكستان	٣٨
٨٩٧	٤٩٧	١٥٧	٢٣٩	كوبا	٣٩
٨٧٤	٣٧٣	١٥٥	٣٨٦	نيجيريا	٤٠
٨٣٧	٣٩٣	١٤٥	٢٩٩	فيتنام	٤١
١٩٨٩	٦٦٧	٦٥٨	٦٦٤	معدل الدول المتقدمة	

## معلوماتية

### التطبيقات التكنولوجية في إعداد نظام إدارة الحكومة الإلكترونية

تتنامى الاتجاه مؤخراً إلى إدخال تطبيقات التكنولوجيا في تحسين أداء عمل الحكومات بصورة فعالة وكفاءة عبر إقامة خدمات الحكومة الإلكترونية، وذلك لتسهيل خدمة المواطنين وتخفيض النفقات وتسهيل الإجراءات وتعزيز قدرة الدولة على المنافسة العالمية. ولتحقيق هذه المزايا يتوجب على المسؤولين في الحكومات استخدام تطبيقات التكنولوجيا المتقدمة للوصول إلى تشكيل الحكومة الإلكترونية وتحسين نظم التعليم والتدريب.

أطلقت شركة مايكروسوفت ما يسمى بـ "نظام الإدارة الرقمي" وعرفته على أنه سيكون أساساً للإدارة الشاملة للتكنولوجيا المتقدمة التي تستخدمها الحكومات لإدارة المعلومات وذلك لتحسين أداء أعمالها، وللتنسيق مع الأطراف التي تقوم بالعمل معها، وتحسين طريقة تقديم الخدمات العامة للمواطنين.

وقد سبق ذلك قيام شركة مايكروسوفت بالعديد من الأبحاث لمعرفة ودراسة الخطوات التي تساعد الحكومات على تطبيق تكنولوجيا المعلومات. وأظهرت هذه الأبحاث أن معظم الأفكار الرائدة في هذا المجال انبثقت من الحكومات المحلية أو البلديات أو المقاطعات. وقد يعود ذلك إلى أن الحكومات المحلية لديها تعقيدات أقل في عملها مما يساعدها على نشر الحلول التقنية بسرعة أكبر. وقد أظهرت هذه البحوث أن الحكومة في سعيها لتطبيق التكنولوجيا، تقوم بالآتي:

١- استخدام شبكة الإنترنت لتحسين جاهزية المعلومات للمواطنين.



٢- تيسير هيكلية الحكومة وحرصها على أن تكون قدوة في استخدام تكنولوجيا المعلومات المتقدمة.

٣- تأسيس محطة واحدة لاتصال المواطنين وإيجاد طريقة إلكترونية مباشرة لخدمتهم.

٤- تطوير البنية الأساسية في مجال الإتصالات بشكل متكامل بحيث يتحقق اتصال مباشر بين مكاتب الحكومة الأساسية، والمدارس والمكاتب، أي بمعنى آخر خلق منطقة شاملة من التكنولوجيا المتقدمة التي تصل بين الجميع.

٥- تحسين التعليم وأسلوبه ومناهجه باستخدام التكنولوجيا وتطبيقاتها على مختلف المستويات وتحسين مخرجات التعليم من الكوادر البشرية.

٦- ترقية وعي الجمهور وتعزيز مهارات المواطنين التكنولوجية بإطلاق المشاريع الإرشادية وتقديم المنح لتعزيز الاستثمار في البنية التحتية للمعلوماتية.

٧- جذب شركات التكنولوجيا للاستثمار في البنية التحتية للمعلوماتية والاتصالات وتشجيع استخدامات التجارة الإلكترونية، واللجوء إلى تحفيز ذلك بمزايا مالية أو عرض مشاريع تتعاون فيها هذه الشركات مع الحكومة لتحقيق الفائدة المشتركة للجميع.

يبدأ نظام الإدارة الرقمي بجهاز حاسوب مع برامج للتراسل وأخرى لتكنولوجيا الإنترنت تسمح للهيئات الحكومية،

الوكالات المستقلة لتحسين الاتصالات، وتنظيم المراسلات الداخلية وتوفير وسيلة سهلة ومباشرة للوصول إلى خدمات الحكومة عن طريق واحد دون أن يكون هناك حاجة لمراجعة عدة إدارات. لذا فإنه من المهم أن تبدأ الحكومة بإدخال مقاييس نمطية مجزأة ذات تكلفة منخفضة، وذلك للتدرج في إدخال التكنولوجيا على مختلف المستويات المطلوبة مع تأمين القدرة على ربط هذه الأجزاء معاً عبر نظام مشترك (نظام ذكي) في الوقت المناسب.

إن البريد الإلكتروني يعتبر أداة مهمة في تحسين اتصالات الحكومة الداخلية وتنظيم المواعيد. وحتى يكون استخدام البريد الإلكتروني فعالاً على الحكومة توحيد البرنامج المستخدم وذلك لإيجاد مقياس واحد، وإلا فإن تبادل الوثائق سيكون صعباً، وبالتالي فإن التعاون ونقل المعلومات يصبح مستحيلاً. بالإضافة إلى ذلك فإنه من المهم أن تكون البنية التحتية للمعلوماتية للحكومة متطابقة مع تلك التي لدى المواطنين ورجال الأعمال، التي غالباً ما تكون أجهزة حاسوب شخصية. عندما تكون كل هذه المكونات في مكانها إضافة إلى الربط بشبكة الإنترنت يؤسس نظام الإدارة الرقمي على مستوى القطر وتعتبر تكلفة البنية التحتية للمعلوماتية هي المكون الأعلى لكلفة ولكنه الأساسي للحكومة الإلكترونية.

ولا شك أن في تسارع التطورات التكنولوجية ما يدفع لاستكمال البنية التحتية للمعلوماتية بسرعة كي تعزز الدولة موقعها في الأسواق وفي الاقتصاد العالمي الرقمي الجديد. أضف إلى ذلك أن تطوير هذه البنية التحتية هو عملية مستمرة لمواكبة المستجدات.

ويحتاج تأسيس البنية التحتية للمعلوماتية استثماراً ضخماً خاصة بالنسبة للدول النامية لأن هذه البنية المطلوبة قد لا تعتمد بالضرورة على البنية الموجودة، لذا فإن الدول التي لم تتوفر بها الأنظمة القديمة تستطيع أن تبدأ مباشرة بوضع بنية أساسية جديدة مما يعطيها ميزات على دول متقدمة أخرى لديها أنظمة قديمة ومكلفة ولكن عليها إيجاد طرق مناسبة لجعلها تتطابق مع الأنظمة الحديثة.

وفي هذا الصدد يجب أن تكون الحكومة نموذجاً يحتذى به لاستخدام التكنولوجيا، ذلك لأنها أكبر جهاز في أي دولة، فإذا كانت هي القائدة في مجال التكنولوجيا، فإنها سترفع المهارات التقنية لمواطنيها بشكل تلقائي وتقوم بخلق الفرص الكبيرة لشركات المعلومات.

إن أحد أهم التحديات التي تواجهها الحكومات عند وضع البنية التحتية التكنولوجية تكمن في ضمان إيصال هذه التكنولوجيا إلى جميع المواطنين. فالحكومة مطالبة أن تراعي الاختلافات بين مواطنيها إذ أنها تتعامل مع مواطنين مختلفين منهم الشباب والشيوخ والمعاقين والمرضى، ويقيمون في المدن والقرى إنما تجمعهم الحاجة إلى الخدمات ذاتها من تراخيص ومناقص عامة ودفع فواتير وضرائب. إن التحدي الحقيقي يكمن في إيجاد طرق للوصول إلى كافة المواطنين، مما يعني أن الوثائق الورقية سوف تبقى لفترة طويلة. وتمهيداً للانتقال التدريجي من استخدام الوثائق الورقية إلى التبادل الرقمي تستطيع الحكومة إقامة وحدات مركزية في أنحاء عدة يمكن للمواطنين وللموظفي الحكومة التعامل من خلالها إلى حين استكمال نظام الإدارة الرقمي لدى الجهاز الحكومي.

وفي هذا الصدد لا بد من وضع سياسات وعوامل الأمن التي تساعد على تطوير نظام الإدارة الرقمي تشمل:

- ١- ضمان حماية حقوق الملكية الفكرية وتحديث التشريعات المتعلقة بها.
- ٢- خلق التشريعات المحفزة للسوق وإظهار الأفكار المبدعة بأقل قدر من تدخل الحكومة.
- ٣- حماية الخصوصية وتأمين الشفقات وأمن المعلومات لأن الأشخاص والمؤسسات بحاجة للثقة من أن هذه المعلومات المتاحة على شبكة الإنترنت الخاصة بهم لن تقع في أيدي غيرهم بطريقة غير شرعية.
- ٤- رقابة المحتويات لأن المعلومات على الإنترنت متوافرة لجميع المستخدمين في العالم، لذا فإن تعريف ما هو صالح للنشر يختلف من دولة إلى أخرى. كما أنه من الصعب ملاحقة واضعي المادة غير الصالحة، لذلك فإن مراقبة المادة الخاصة بالنشر مستحيلة، من هنا فإن الحل يكمن في إيجاد مجموعة قواعد قابلة للتنفيذ جنباً إلى جنب مع قواعد ذاتية تنظم هذه الصناعة مع برامج خاصة لمراقبة المحتوى لحماية المجتمع وخصوصاً فئات القاصرين من المضمون الذي يمكن أن يسبب الأذى.
- ٥- خلق محتوى باللغات المحلية لأن جودة البنية الأساسية للحكومة يقاس بمدى جودة المحتوى الموجود فيها وتتحقق الفائدة عندما يبدأ المواطنون في استخدامها.

في إطار سعي الحكومة لضمان استمرارية تطبيق نظام الإدارة الرقمي بشكل فعال، عليها أن تواصل البحث عن أفضل السبل لتأمين سهولة الاستخدام من قبل المواطنين، وبالتالي فإن الكوادر العاملة لدى الحكومة الذين تتوفر لهم الخبرة في بناء هذا النظام سيشكلون المفتاح الأساسي للنظام، ومن هنا يتعين على الحكومات أن تحافظ عليهم وتعمل على تحفيزهم للعطاء المستمر لضمان فعالية إدارة النظام الرقمي للحكومة الإلكترونية.

## فرص استثمارية

يعنى هذا الباب بترويج فرص الاستثمار في الدول العربية. يرجى من أصحاب المشاريع أو الهيئات المعنية بالترويج، تزويد المؤسسة بنبذة عن المشروعات المراد ترويجها، تتضمن المعلومات الأساسية ومؤشرات الجدوى وكذلك نسبة المساهمة في رأس المال أو حجم التمويل المطلوب.

### مشروع صناعي سوريا

- ترغب الشركة الوطنية للخزف المحدودة المسؤولة - سيناكو - بزيادة رأسمالها وتوسيع طاقتها الإنتاجية لتلبية حاجات السوق الداخلية والمجاورة من مادة السيراميك على مختلف أنواعه.

- وفي هذا الصدد تدعو شركة سيناكو الشركات الكبيرة والمتخصصة في صناعة السيراميك للمشاركة إما في شراء حصص حسب الشكل الحالي (محدودة المسؤولية) أو أسهم بتحويل الشكل القانوني للشركة إلى مساهمة مغلقة للإفادة من تكاليف الإنتاج المنخفضة في سوريا والحوافز والتسهيلات التي تقدمها الحكومة لتشجيع الاستثمارات الصناعية.

تبلغ التكلفة الاستثمارية الجديدة، حوالي ٣,٥ مليون دولار.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

الشركة الوطنية للخزف المحدودة المسؤولة- سيناكو

ص.ب ٢٢٤١٣

دمشق - الجمهورية العربية السورية

هاتف: ٦٩٤١٠٠١

فاكس: ٦٩٤٠٤٠٢

### مشروع زراعي غير موطن

- يهدف المشروع إلى عصر البذور واستخلاص الزيوت وتكريرها وتعبئتها في إحدى الدول العربية.

- التكاليف الاستثمارية: ٣٧ مليون دولار

- معدل العائد الداخلي: ١٤,٩%

- فترة الاسترداد: عامين

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

المنظمة العربية للتنمية الزراعية

ص.ب ٤٧٤ الخرطوم

هاتف: ٤٧٢١٧٦

فاكس: ٤٧١٤٠٢

جمهورية السودان

مشاريع صناعية

## الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

مشاريع صناعية قائمة ومطلوب مشاركة رأس المال الأجنبي في تطويرها وإدارتها وتشغيلها:

- مشاريع الشركة العربية للصناعات الهندسية  
التكاليف الاستثمارية ١٦٥ مليون دولار أمريكي  
سنة التشغيل ١٩٧٨

١- خط إنتاج أجهزة التكييف:  
- الطاقة التصميمية: ٤٢,٠٠٠ قطعة/ سنويا  
- الطاقة الإنتاجية: ١٢,٠١٣ قطعة/ سنويا  
- حاجة السوق: ١١٥,٠٠٠ قطعة/ سنويا

٢- خط إنتاج مضخات المياه:  
- الطاقة التصميمية: ١٥,٢٥٠ قطعة/ سنويا  
- الطاقة الإنتاجية: ٢,٥٤٠ قطعة/ سنويا  
- حاجة السوق: ١١٥,٠٠٠ قطعة/ سنويا

٣- خط إنتاج آلات ضغط الهواء:  
- الطاقة التصميمية: ٨,٠٠٠ قطعة/ سنويا  
- الطاقة الإنتاجية: ١٢,٠١٣ قطعة/ سنويا  
- حاجة السوق: ١١٥,٠٠٠ قطعة/ سنويا

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

هيئة تشجيع الاستثمار

ص.ب. ١٥٦٠٨ - الزاوية

طرابلس - ليبيا

هاتف: ٢١٨٢١٣٣٥١٢٧١ - ٦/٢٣٢٥٠٨٤

فاكس: ٢١٨٢١٣٦٠٨١٨٣ - ٣٣٥١٢٧١

يقتصر دور المؤسسة في ترويج الفرص الاستثمارية على مجرد نشرها في هذا الباب، وعلى الراغبين في التمويل أو المساهمة في مشروع أو أكثر من المشاريع المعروضة الاتصال مباشرة برعاة أو أصحاب المشاريع على العناوين المبينة في صحيفة كل مشروع.